

البت اليتيمة القاصرة ولا ولي لها فالولاية للقاضي عليها في زوجها  
من كفوة ومهر مثل وإذا كان لها اولياء فلهم تزويجها من كفوة ومهر  
مثل ذلك الكفاة حقهم ومهر المثل حقهما ويقدم الاقرب من العصبة  
على غيره ثم من بعد العصبة الام ثم من بعدها الشقيقة ثم من بعدها  
الاخت للاب ثم من بعدها ولد الام ثم من بعده ذو الاب رحام ثم  
السلطان ثم القاضي نص عليه في المنشور وليس للموصي ان يزوجه  
مطلقا ولا بعد من الاولياء الشامل للعصبة مع بعضها بعضا وغير  
العصبة التزوج بعيبته الاقرب فوق مسافة القصر وليس له ان  
يزوجه مع وجود الاقرب الغائب دون مسافة القصر مالم يخف فوت  
الكفوة فان خيف فوته كان له التزوج فقد قاله في البحر وقد اخذوا اكثر  
الشايع كما في النهاية ومحى ابو الفضل وقال في الهداية هو الاقرب بالي  
الفقهاء وقال في المختار والمسوط والذخيرة هو الاعم ولا بعد التزوج  
ايضا بعض الاقرب ولا تبطل تزوجه بهود الاقرب وان كان  
الولي قاصرا فلا بعد تزوجه بكفوة ومهر مثل مع وجوده لانه لا  
ولاية له على نفسه غيره اولى واذا كان الاقرب سنيا حيا لا يوافق

علم انه

على اشره فهو عزلة الغائب مخيبة منقطة كذا في جوهره وليس  
للغائب من اب وغيره اعتراض النكاح الصادر من الابعد لصحة ولا  
ينقض ولا يتوقف على اجازة الحاكم لانها ليست شرطا **واما** الشيب  
الصغيره فللاب والمحدث تزويجها ولو غير كفوة وبغير فاهيس  
ولا يجوز لعينها من الاولياء ان يزوجهما بالبكر القاصرة بغير كفوة  
وبغير مهر المثل ولا يصح اصلا وان كان من كفوة ومهر مثل مح  
وللصغيرة الخيار بالبلوغ والعلم بالنكاح بعده **واما** البالغة فلها  
ان تتولى نكاح نفسها من كفوة ولو مع وجود عصبتها بنفسها  
وبوكالتها قال في تنوير الابصار وتنفيذ نكاح حرة مكفوة بلا ولي  
الاعتراض في غير كفوة مالم تلد اولادا ورضاع بعض الاوليا بكامها  
نفسها كرضي الكل اذا استوفى الدرجم والا فلا قرب الفسخ وبالغة  
لا تجبر بغير كانت او شيبا بلا بد من اذنها وكاؤها بلا صوت ونكحها  
غير مستهزئه اذن للاقرب من جميع الاولياء ان علمت بالزوج  
لا المهر وكذا لو تزوجهما الولي بحضورهما فسكت صح النكاح  
كالشيب البالغة ولا يكفي ولا يكفي بكأها ونكحها ولو زوجها اجبي

وللصغير مح

بمنح